حزب الإصلاح يضع شروط لإنهاء الانقلاب .. وخبراء يؤكدون :

الحزب يحاول إعادة انتاج صورته للسيطرة على مفاصل الدولة

الأمناء - العين الإخبارية- خاص :

بعد انحسار نفوذ جماعة الإخوان إقليميًا ودوليًا، تسعى أحزاب وهياكل سياسية إلى التبرؤ من عبء الجماعة، واليمن ليس استثناء من ذلك.

ويواصل حزب الإصلاح، ذراع إخوان اليمن السياسية، ممارسة تكتيكات التلوّن بهدف تغيير صورته النمطية أملاً في مواصلة تأثيره في مشهد السياسي بالبلاد.

فالتنظيم الذي يُحيي هذه الأيام الذكرى الـ35 على تأسيسه، أطلّ بعباءة جديدة يسعى من خلالها مغازلة الخارج بشأن نفي ارتباطه التنظيمي بالإخوان لإيجاد صبغة «وطنية» لحزب معروف امتداده الفكري والمالي والإعلامي والسياسي المرتبط بالتنظيم الدولي للإخوان.

داخليًا لا تزال الأدوات التقليدية لحزب الإصلاح تتسيد المشهد، وما طرحه من «مبادرة» بحثًا عن «ميثاق شرف سياسي» يعكس مخاوف عميقة داخل بنية التنظيم من تآكل شعبيته ومن تعرض الحزب بعد إنهاء الانقلاب الحوثي لضربة «قاتلة» بدعم دولي.

شرط إخواني لإنهاء الانقلاب

في سياق هذه المخاوف، ظهر زعيم حزب الإصلاح محمد اليدومي من منفاه الاختياري في ذكرى إعلان تأسيس التنظيم التي تصادف 13 سبتمبر/أيلول 1990، داعيًا لتبنّي «ميثاق شرف سياسي يقضي بألا تحكم البلاد بعد إسقاط انقلاب الحوثي إلا بالشراكة والتوافق لعدة سنوات قادمة إلى أن يستعيد البلد عافيته، ومن ثمَّ الترتيب والتهيئة لإجراء الانتخابات العامة في إطار توافق سياسي شامل».

يرى مراقبون أن مبادرة اليدومي ليست سوى «اشتراط جديد يضعه التنظيم لإنهاء الانقلاب الحوثي» حتى استعادة عافيته و«تكتيك» يسعى من خلاله حزب الإصلاح إلى إعادة إنتاج صورته أمام الرأي العام، وأخذ فرصة لزرع كوادره في كل موقع مؤثر ليضمن حضوره وسيطرته.

ويؤكد الخبراء أن حزب الإصلاح يواصل تكريس «دوره كجزء من المشكلة لا كجزء من الحل» ويحوّل مبادراته السياسية إلى مجرد واجهة لإخفاء ممارساته في الواقع الساعية عمليًا للسيطرة على مفاصل الدولة عبر أدواته السياسية والإعلامية وشبكاته وجمعياته وأذرعه.

كما أن مطالباته بحكم الشراكة بدلًا من «الانتخابات» تعكس قناعة عميقة لدى قيادة الجماعة بأن الخضوع للعملية الانتخابية يعني خروجها من المشهد عقب تآكل شعبية التنظيم وتهاوي سرديته منذ فوضى 2011.

سلة واحدة

وكان اليدومي قد قال أيضًا إن حزب «الإصلاح حزبٌ مدنيٌ يمنيٌّ المنبت والجذور والانتماء، وليس له علاقة تنظيمية من قريب أو بعيد بأي حزب أو جماعة خارج حدود اليمن بما في ذلك تنظيم الإخوان».

وتعليقًا على ذلك، قال الخبير اليمني في شؤون الجماعات الدينية سعيد بكران إن «تصريحات اليدومي التي تذكر عدم وجود ارتباط تنظيمي بالتنظيم الدولي للإخوان ليست جديدة ونوع مكرر من المغالطات السياسية».

وفي تصريحاته لـ«العين الإخبارية»، أوضح بكران أن «حماس سبقت حزب الإصلاح عام 2017 بوثيقتها التي تضمنت إعلانًا بفك الارتباط التنظيمي بالجماعة الأم تلاها حركة النهضة بزعامة راشد الغنوشي التي أعلنت أنها حزب لا ارتباط لها بالتنظيم الإخواني الدولي».

وأكد بكران أن «هذه المغالطات تسقط أمام حقيقة أن زعيم إخوان اليمن لا يستطيع نفي ما هو أهم من الروابط التنظيمية بتنظيم الإخوان الدولي وهي الرابطة الأيديولوجية والفكرية والإعلامية والسياسية والمالية العابرة للحدود الوطنية».

وأضاف «أن انفصال الروابط التنظيمية بين فروع التنظيم حول العالم كان قرارًا تنظيميا وأمنيًا يخدم مصلحة التنظيم الدولي لمنح الفروع صبغات وطنية مزيفة ولمنع المخاطر الأمنية الوطنية في الدول التي تجد في الارتباط التنظيمي الخارجي مبررًا قانونيًا وأخلاقيًا ووطنيًا لتوجيه ضربات قاتلة للجماعة».

وأشار إلى أن «التنظيم الدولي يسير كضرورة حركية تحت مبدأ ‹لا تضع البيض في سلة واحدة، حتى لا يدمر بضربة واحدة، وهي استراتيجية تركز على توزيع المخاطر لتجنب الخسارة الكلية في حال فشل المشروع الأم.»

شراكة

بشأن الشراكة التي اشترطها الإخوان، قال بكران إنها «رسالة للقوى الدولية والإقليمية والوطنية مفادها أننا لن نتحرك ولن نسمح بالتحرك ضد الحوثيين ما لم نضمن نصيبنا في الحكم بعد التحرك أو السماح به».

أما تحديد الشراكة «وليس الانتخابات» فربما يشير إلى قناعة تشكّلت لدى قيادة الجماعة أن الموافقة على الانتخابات تعني خروج الجماعة من المشهد بعد الأضرار البالغة في شعبيتها وسقوط سرديتها الإسلامية ضحية صراعات الجماعة على الحكم منذ 2011.

من جانبه، قال الناشط السياسي أنس الخليدي إن تنظيم الإخوان «لم يكن قط مشروعًا للدولة بل أداة لتفكيكها، ولم يكن حاملاً لأي حالة وطنية بل كان رأس حربة في تقويض النظام الوطني والقانون والمحرك الرئيسي لكل الصراعات الداخلية التي مزقت اللحمة الوطنية».

وأضاف أن حزب الإصلاح أصبح «أداة طيعة لخدمة أجندات خارجية على حساب السيادة الجمهورية ومصلحة الشعب اليمني، وعمل بجهد وفعل منهجي لتحويل الانقسام إلى استراتيجية والانتهازية إلى نمط حكم حتى بات الوطن مفصولاً بعمق عن ذاته ومرتهنًا لتناقضات ليست من صنعه».

نقلة إسرائيلية من ردع الجماعة إلى شل قدرتها على إدارة مناطق سيطرتها..

إسرائيل تقطع شريانا حيويا لمناطق الحوثي باستهدافها ميناء الحديدة

الأمناء /صحيفة العرب:

وجهت إسرائيل الضربة الأشد إيلاما وأعمق تأثيرا لجماعة الحوثي منذ قيام قواتها أواخر أغسطس الماضي بقتل رئيس حكومة الجماعة أحمد الرهوي وعدد كبير من أعضاء حكومته، وذلك من خلال قيامها بتدمير ميناء الحديدة الواقع بغرب اليمن والمطل على البحر الأحمر، لتكون بذلك قد أغلقت نافذة رئيسية على العالم الخارجي وقطعت شريانا حيويا تستمد منه الجماعة الكثير من أسباب الحياة للمناطق الواقعة تحت سيطرتها وتستورد عبره مختلف المواد الأساسية من أغذية ووقود وغيرها ومن معدات ووسائل ضرورية لخدمة تلك المناطق وإدارتها.

وجاء قصف الميناء بمثابة تصعيد نوعي من قبل إسرائيل ضد الحوثيين ومرحلة جديدة في الانتقال من ردع الجماعة إلى محاولة ضرب عناصر قوتها وشل قدراتها أملا في تحييدها مثلما توعدت بذلك حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

وتميزت الضربات الجوية الإسرائيلية للميناء، مساء الثلاثاء، بالعنف الشديد والكثافة حيث بلغ عددها بحسب الإعلام الحوثي اثنتي عشرة ضربة، بينما قال الإعلام الإسرائيلي إنّه تم استهداف أرصفة الميناء بشكل رئيسي، وسط حديث مصادر محلية عن دمار شديد لحق بالمنشآة الحيوية كفيل بإخراجها عن الخدمة لفترة طويلة.

ومنذ ما قبل الضربة أفصح الجيش الإسرائيلي عن نيته إلحاق أكبر ضرر ممكن بالميناء من خلال توجيهه إنذارا بقصفه قبل ساعات من تنفيذ القصف.

وكتب متحدث الجيش أفيخاي أدرعي في تدوينة على منصة إكس "إنذار عاجل إلى كل المتواجدين في ميناء الحديدة في اليمن،" وأضاف مرفقا إنذاره بخريطة "سيهاجم الجيش الإسرائيلي في الساعات القريبة في المنطقة المحددة بالخريطة في ضوء الأنشطة العسكرية التي يمارسها نظام الحوثي هناك".

وأنذر الجيش الإسرائيلي كافة المتواجدين في ميناء الحديدة والسفن الراسية فيه بإخلاء المكان بشكل فوري.

والاثنين أعلنت جماعة الحوثي أنها هاجمت إسرائيل بأربع طائرات مسيّرة في نطاق ما تسميه دعما للفلسطينيين في قطاع غزّة. وقال بيان للمتحدث العسكري باسم قوات الحوثيين يحيى سريع "نفذ سلاح الجو المسيّر في القوات المسلحة اليمنية (التابعة للجماعة) عملية عسكرية نوعية".

وأوضح أن العملية جرى تنفيذها بـ"أربع طائرات مسيّرة، استهدفت ثلاث منها مطار رامون بمنطقة أم الرشراش" (إيلات) جنوبي إسرائيل، "فيما استهدفت الطائرة الرابعة هدفا عسكريا بمنطقة النقب بفلسطين المحتلة، وحققت العملية أهدافها بنجاح،" وفقا للبيان.

وبدأت الغارات الإسرائيلية على مناطق سيطرة الحوثيين باليمن في يوليو 2024، مستهدفة مرافق حيوية بينها ميناء الحديدة ومطار صنعاء الدولي ومحطات كهربائية.

وتشن جماعة الحوثي هجمات متواصلة على إسرائيل باستخدام صواريخ وطائرات مسيرة، كما تستهدف السفن المرتبطة بها أو المتجهة نحوها.

وفي يوليو الماضي قررت الجماعة تصعيد عملياتها العسكرية البحرية ضد إسرائيل عبر "استهداف كافة السفن التابعة لأيّ شركة تتعامل مع موانئ العدو الإسرائيلي بغض النظر عن جنسية تلك الشركة."

وحولت سياسة اغتيال القادة الحوثيين التي أعلنت إسرائيل عن الشروع في تطبيقها بشكل ممنهج جنبا إلى جنب تدمير البنى التحتية والمرافق الحيوية في مناطق سيطرة الجماعة، تمادي الأخيرة في مواجهتها مع الدولة العبرية إلى لعب على حافة الهاوية بدفع من إيران التي يبدو أنّها لا تنظر إلى حجم الخسائر التي يتكبّدها حلفاؤها بقدر ما تنظر إلى العائد السياسي الذي تجنيه من وراء انخراطهم في الصراع نيابة عنها.

وتركز القوات الإسرائيلية في ردودها على قصف جماعة الحوثي لعدد من المواقع داخل إسرائيل على استهداف المرافق والمنشآت الحيوية والبنى التحتية اليمنية المتهالكة أصلا معمقّة بذلك المصاعب المعيشية وسوء الخدمات الذي يعانيه سكان البلاد لاسيما في مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

ويعود ذلك إلى وجود قناعة لدى صانع القرار الأمني والعسكري للدولة العبرية بصعوبة القضاء على القوة العسكرية للحوثيين والحدّ من قدرتهم على استهداف إسرائيل بالصواريخ العابرة والطائرات المسيّرة.

وفي حين تبدو جماعة الحوثي قليلة الاكتراث بنتائج سلوكها على عيش السكان الواقعين ضمن سلطة الأمر الواقع التي تقيمها بالتوازي مع السلطة اليمنية المعترف بها دوليا في سبيل تحقيق أهداف إستراتيجية تتجاوز اليمن بحدّ ذاته وترتبط بمصالح طهران وسياساتها الإقليمية، تأمل تل أبيب في خلق المزيد من التعقيدات للجماعة في إدارة المناطق الخاضعة لها أملا في تعميق الفجوة بينها وبين سكان تلك المناطق.

وسبق لإسرائيل أن قصفت في نطاق التكتيك ذاته القائم على حرمان مناطق الحوثي من مرافقها الحيوية، مطار صنعاء الدولي وملحقة به خسائر فادحة شملت تدمير عدد من طائرات الخطوط اليمنية، كما سبق أن قصفت موانئ واقعة على البحر الأحمر غربي اليمن أهمها ميناء الحديدة العصب الحيوي لحياة مناطق الحوثي، والذي ما تزال الجماعة تواجه صعوبات كبيرة في ترميمه وإعادته للعمل بكل طاقته.

وكثيرا ما يثير حجم الدمار الذي يخلفه القصف الإسرائيلي في بنى تحتية يمنية الأسئلة حول خيارات جماعة الحوثي في حماية تلك البنى والمرافق بالغة الحيوية للسكان الذين يعانون أصلا تبعات الصراع الطويل المستمر في بلدهم والذي أحدث وضعا اقتصاديا وإنسانيا كارثيا وفقا لتوصيفات دولية وأممية.

كما يثير بالنتيجة الأسئلة عن جدوى استمرار الجماعة في الصراع ضدّ إسرائيل التي تفوقها قدرات عسكرية وتقنية، والنتائج التي يمكن أن تتأتى لها من وراء ذلك، في ما عدا الناتج الدعائي الذي تجنيه من رفع شعار مساندة الفلسطينيين ودعمهم في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة.

وستكون خسائر الجماعة أكثر فداحة في حال تنفيذ إسرائيل لتهديد سبق أن وجهته لهم بفرض حصار خانق عليهم جوا وبحرا ما يجعل مناطق سيطرتهم شبه معزولة عن العالم الخارجي ومحرومة من مختلف صنوف الإمداد بالمواد الحيوية ذات الاستخدام المدني والعسكري على حدّ سواء.